

دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

Study of the relationship between the formal economy and the informal economy in Algeria - An econometric study with using, The Auto-Regressive Distributed Lag model (ARDL)

محمد رضا توهامي*

¹جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش (الجزائر)، mohamedredha.touhami@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/16

تاريخ الاستلام: 2022/10/11

ملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي في الجزائر للفترة 1990-2020، حيث تشير العديد من الدراسات حول العالم إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي بينما هناك دراسات أخرى تؤكد على وجود علاقة عكسية سلبية بينهما، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الدول محل الدراسة واختلاف طبيعة اقتصادها.

تم في هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي في الجزائر؛ حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي للفترة 1990-2020 ، وأن نمو الاقتصاد الخفي يؤثر إيجاباً في توسع وازدهار الاقتصاد الرسمي (نمو الاقتصاد الخفي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نمو الاقتصاد الرسمي في الجزائر بثلاثة أضعاف)؛ وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة بينهما خلال فترة الدراسة والتي تشير إلى إمكانية هيمنة الاقتصاد الرسمي وتلاشي الاقتصاد الخفي في المستقبل .

كلمات مفتاحية: اقتصاد خفي، اقتصاد رسمي، نمو، نموذج.

تصنيفات JEL : E26, O17 ,C39

Abstract:

This research aims to study the relationship between the informal economy and the formal economy in Algeria for the period 1990-2000 where many studies around the world indicate that there is a positive direct relationship between the informal economy and the formal economy while there are other studies confirming the existence of a negative inverse relationship between them, this difference is due to the different countries under study.

In this study, the relationship between the informal economy and the formal economy in Algeria was tested; where the study concluded that there is a positive direct relationship between the informal economy and the formal economy for the period 1990-2020, and that the growth of the informal economy has a positive effect on the expansion and prosperity of the official economy (The growth of the informal economy by one unit causes to the growth of the official economy in Algeria triple).

Keywords: Informal Economy, Formal economy, Growth, Model.

JEL Classification Codes:E26, O17, C39

1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم بلا استثناء، إذ لا يكاد يخلو بلد من الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيدا عن أعين الدولة وتهرب جزئيا أو كليا من القيود واللوائح الحكومية المنظمة للنشاط الاقتصادي. كما تندرج تحت هذا النوع من الاقتصاد جميع الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وتعد منظمة العمل الدولية أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة في تقريرها حول وضع التشغيل في غانا وكينيا سنة 1972 حيث أشارت في دراستها إلى مجموعة من الأنشطة (شرعية وغير شرعية) لا تقوم بدفع أي ضرائب كما لا يتم إحصاؤها ومتابعتها من طرف الدولة، ثم نشر "جوتمان. Gutman" بحثه عن الاقتصاد السفلي عام 1977 والذي نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي وتوالت بعد ذلك الدراسات والأبحاث لإثبات ما نبه له "جوتمان"، وهناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة الاقتصاد الخفي متصلة اتصالا وثيقا بالمجتمع وتعايش مع أنشطة الاقتصاد الرسمي فهي عبارة عن شبكة متسعة ومتنامية من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع والتي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول.

والاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم يعاني من انتشار وتوسع أنشطة الاقتصاد الخفي التي تولد مداخل ضخمة لا تدخل غالبا ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب، وتؤكد الدراسات التي تمت في هذا المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر. فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع ما بين 20% إلى 30% من الكتلة النقدية. (بودلال، 2008)، وتؤكد تقديرات البنك الدولي هذه النسب في بياناتها الإحصائية حيث تقدره بحوالي 30% من حجم الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

مشكلة الدراسة:

يؤثر الاقتصاد الخفي داخل الدولة على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة كالناتج والتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وغيرها؛ وبالتالي فهو يؤثر على الاقتصاد الرسمي بشكل عام، وتختلف هذه الآثار باختلاف نوع الأنشطة الخفية وطبيعة الاقتصاد في حد ذاته؛ وهناك اختلاف واضح بين الدول في سلبية أو ايجابية العلاقة بين الاقتصاديين الرسمي والخفي وكيفية التأثير بالاقتصاد غير الرسمي، وبناء عليه؛ تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي العلاقة التي تربط الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة باختبار الفرضية التي مفادها أن وجود الاقتصاد الخفي في الجزائر يؤثر سلبا على الاقتصاد الرسمي فيها، وأن العلاقة بينهما عكسية سالبة.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي في الجزائر، ومعرفة ما إذا كان وجود الاقتصاد الخفي يعد محفزا ومساهما في نمو وازدهار الاقتصاد الرسمي في الجزائر، أو أن وجوده سيكون مثبطا ومعيقا له.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن التساؤل المطروح ومن أجل اختبار صحة الفرضية الموضوعية، اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والإحصائية؛ حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة الاقتصاد الخفي وتحديد أهم خصائصه، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة، من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة (حجم الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي) في الجزائر للسنوات 1990-2020.

2. مفهوم الاقتصاد الخفي

على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي؛ إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول لها (Dell'Anno, 2003)، أو على نموذج نظري شامل أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها، وهناك ما يقرب من خمسين تعريفاً للأنشطة الاقتصادية الخفية أغلبها تعريفات وظيفية أو وصفية أو تطبيقية.

فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة لتوضيح المقصود بالاقتصاد الخفي:

- تعريف "أشاريا" Acharya: هو عبارة عن كافة الدخل التي كان من المفترض أن تخضع للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيدا عن السوق الرسمية، ويشمل أيضا كافة الدخل غير المسجلة وكافة الأنشطة التي تمارس بعيدا عن أعين الجهات الرقابية في الدولة. (Shankar, dec 1984).

تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري « CNES » الاقتصاد الخفي على أنه عملية إنتاج أو تبادل أو بيع السلع والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية؛ الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصاءات الرسمية للدولة (CNES, 2004).

تعريف مكتب الإحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الخفي من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية.

- تعريف " فيج " Feige: كافة الدخل التي يتم الحصول عليها؛ والأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيدا عن الدولة ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية؛ وبالتالي لا تخضع للضريبة (Feige E. L., 1990).

- تعريف "تازي" Vito tanzi: الاقتصاد الخفي هو عبارة عن الأنشطة التي يصعب قياسها وإخضاعها للضريبة سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية (Tanzi, 1980).

- تعريف " شنيدار " F.Schneider: كافة الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في القيمة المضافة (الناتج المحلي الإنتاجي)، وكان يجب إدخالها في الحسابات الرسمية لكنها غير مسجلة (Schneider & Enste, 2000).

3. الخصائص المميزة للاقتصاد الخفي

ينفرد الاقتصاد الخفي بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي؛ وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الخفي، وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل والعاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات، غير أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع

كافة أوجه الاقتصاد بما فيها القطاع الرسمي، وفي كافة المراحل الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية والاستهلاكية والتمويلية. ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

1.3 خصائص العمالة الخفية

إن أهم السمات الرئيسية للاقتصاد الخفي في ضوء بعض الدراسات مثل دراسة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (1989)، ودراسة منظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) 1973 عن التوظيف في القطاع الخفي، تتمثل في (ILO, 1985):

- أن العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، مع التركيز النسبي على التجارة والمطاعم، البناء والتشييد والصناعات التحويلية؛ لذا فإن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه عمالة القطاع الخفي يتسم بتفوق الأنشطة الإنتاجية على الأنشطة الخدمية وسيادة الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة في هذا القطاع.
- يتسم العاملون في هذا القطاع بانخفاض مستوى التعليم بشكل عام، ووجود نسبة عالية من الأميين فيه، وهي حقيقة معروفة عن هذا القطاع من حيث عدم وجود شروط تتعلق بالحدود الدنيا للتعليم في معظم الأنشطة.
- هناك نسب معتبرة من العاملين في القطاع الخفي من حملة الشهادات وهذا يؤدي إلى جذب المزيد من أصحاب المؤهلات في هذا القطاع.
- عدم وجود علاقة واضحة وثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط أجره اليومي، وهذا يدل على أن أجرة العامل في القطاع الخفي لا ترتبط كثيرا بعدد ساعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في مهنة أو نشاط ما.
- يتسم القطاع الخفي بالمرونة في مجال عمالة الأطفال حيث ترتفع نسبة عمالة الأطفال فيه؛ لأن عمالة الأطفال في الاقتصاد الرسمي تعد أيضا عمالة خفية لأنها تتم بشكل غير رسمي وغير معلن وبمخالفة القوانين.
- علاقات العمل في الاقتصاد الخفي تعتمد كثيرا على المعرفة الشخصية والقربا والصداقة؛ إذ إن طبيعة تلك الأنشطة البعيدة عن التزاماتها مع الحكومة تتطلب تحقيق نوع من التكامل في علاقات العمل التي يمكن أن توصف بالعلاقات المباشرة والمرنة بما يوجب المحافظة على ديمومة النشاط وفق آليته المعتمدة في فريق العمل والمبنية على المخالفة النظامية مع الفارق في شرعية النشاط أو عدم شرعيته.
- طالما أن الاقتصاد الخفي لا يلتزم بالإجراءات الرسمية النظامية؛ فإن العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل أو متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي ومن ثم فإن أوضح سماته فقدان هذا القطاع للاستقرار الوظيفي بالنسبة للعاملين فيه مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب العمل.

يختلف هدف الأفراد من دخول أنشطة الاقتصاد الخفي فهناك من يعمل باختياره ليزيد من دخله ويراكم ثروته، ويمارس نشاطه بعيدا عن أجهزة الدولة أيا كان السبب في التخفي بينما هناك فئة أخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشية و أعباء الحياة اليومية إلى ممارسة العمل في الاقتصاد الخفي لتأمين متطلبات حياتهم اليومية

وإشباع حاجاتهم الفردية في حين أن الهدف العام للأفراد في الاقتصاد الرسمي هو تأمين مستوى ملائم من المعيشة وتحقيق التراكم الرأسمالي .

2.3 خصائص المنشآت الخفية

- تتمتع منشآت القطاع الخفي بمرونة عالية من حيث نوعية مكان العمل، حيث تدرج من صندوق يحمله صاحب العمل إلى كشك أو دكان حتى يصل الأمر إلى معمل أو مصنع صغير، مما يساعد على جذب مزيد من أصحاب الأعمال ذوي رؤوس الأموال المتواضعة إلى هذا القطاع.
- يتسم الاقتصاد الخفي بصغر الحجم غالباً سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشآت أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، فغالباً ما يتم تمويل رأس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو العائلية سواء من أقارب أو معارف؛ فملكية الموارد عائلية في أغلب الأحوال والموارد ذاتية، هذا من حيث رأس المال أما من حيث عدد العاملين فقد أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن 62 % من منشآت القطاع الخفي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص و 33 % يعمل فيها بين 5 إلى 10 أشخاص و 5 % يعمل فيها أكثر من 10 أشخاص، وأما بالنسبة لحجم العمالة فغالباً ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشآت على الإطلاق كما في حال الباعة المتجولين وتجار الأرصفة والمهن الحرفية ونحوها (الحميد، 1996).
- على الرغم من انخفاض عدد العاملين في منشآت هذا القطاع إلا أنه يعد من القطاعات كثيفة العمالة وذلك لانخفاض معامل رأس المال / العمل، إذ يتمتع بانخفاض تكلفة إيجاد فرصة العمل عن القطاع الرسمي (خاصة في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم المسجلة).
- أهم ميزة لمنشآت الاقتصاد الخفي أنها غير مسجلة وهذا ما يميزها عن وحدات القطاع الرسمي، ووفقاً لتوصية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في المؤتمر الدولي الرابع عشر المنعقد بجنيف 1987، أن يكون معيار التسجيل على أساس التسجيل الإداري وليس الإحصائي أو المحاسبي حتى لا تغري بعض وحدات الاقتصاد الخفي إلى التحول إلى القطاع غير الرسمي.
- يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة العمل ومهارات مكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي.
- منتجات هذا القطاع غالباً ما تتصف بأنها يدوية الصنع أو نصف آلية، ضيقة المدى والنطاق من حيث كمية الإنتاج وأساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية والتعاقدات الخفية في الإنتاج التبادل التوزيع والتسويق.

الجدول التالي يوضح خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي.

جدول رقم (01): خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي

الخصائص	القطاع الرسمي	القطاع الخفي
شرعية النشاط	مشروع	مشروع/غير قانوني/غير مشروع
معوقات الدخول	مرتفعة	منخفضة
كفاءة التنظيم	منظم	غير منظم
التكنولوجيا	كثيفة رأس المال	كثيفة العمالة
درجة الالتزام	يلتزم بالأنظمة والقوانين	يتملص من الأنظمة ويتهرب من القيود
الإدارة	بيروقراطية	على أساس عائلي أو رابط صداقة
رأس المال	وفير	نادر ومحدود
ساعات العمل	منتظمة ومحددة	غير منتظمة وكثيرة
المخزون	كبير	صغير
الأسعار	ثابتة غالبا	قابلة للتفاوض مرنة
الخدمات المالية	بواسطة البنوك غالبا	مصادر ذاتية شخصية
التكاليف الثابتة	كبيرة	بسيطة
الإعلان	ضروري	غير ضروري
الحقوق العمالية	محفوظة بموجب القانون	تعتمد على علاقات العمل
الإنتاجية	كبيرة	ضعيفة
حجم المنشأة والعمالة	كبير غالبا	صغير
مدى الاستيعاب	محدود بإمكانياته وخططه	يستوعب العمالة العاطلة

Source : The informal Sector And finance, institutions in west africa, world Bank, 1996, p6.

4. دراسة قياسية للعلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي

تشير العديد من الدراسات التطبيقية مثل دراسة كل من : Ginsburg (1998)، Giles (1999)، Teeds (1998)، (2002) Giles and Tedds، Chatterjee (2003)، Schneider and Bajada (2003) إلى وجود علاقة طردية موجبة بين وجود الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي؛ وأن ازدهار هذا الأخير يسير بصورة متوازنة وطردية مع نمو وازدهار الاقتصاد الرسمي داخل الدولة، أو قد يتفوق أحدهما على الآخر وأنه لا تعارض بينهما وأن أدوارهما تكميلية والعلاقة بينهما موجبة. ويرى أنصار هذا الرأي أن الاقتصاد الخفي يمتاز بقدرته على المنافسة والإنتاج والتوظيف، ويملك من الكفاءة ما يجعله مساهما فاعلا في تنشيط النمو الاقتصادي بصفة عامة. ووفقا لهذا الرأي فإن المعدلات المعلنة لحجم النشاط الاقتصادي في الجزائر لن تتأثر كثيرا بتواجد الاقتصاد الخفي بل ربما يلعب هذا الأخير دور المحفز لازدهار وتوسع الاقتصاد الرسمي فيها خاصة في فترات الركود والانكماش الاقتصادي.

وهناك في المقابل عدة دراسات تطبيقية أخرى مثل دراسة كل من: (2000) Einste، (1982) Fery، (1984) Weckhanneman، (1996) kaufmann، (2000,2001,2004,2010) shneider، (2003) Dell'anno، (1996) Kalibreda، خلصت إلى أن وجود الاقتصاد الخفي وتطوره في الدولة يؤثر سلبا على حجم ونمو الاقتصاد الرسمي فيها. وذلك بسبب مساهمة الاقتصاد الخفي في تشويه المؤشرات الخاصة بالسياسات الاقتصادية

والاستقرار الاقتصادي أو المغالاة فيها، لاسيما إذا كان للاقتصاد الخفي نصيب كبير في النشاط الاقتصادي. ومن تلك المؤشرات: المؤشرات المتعلقة بالأسعار، والتضخم، والبطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، وحسابات الدخل القومي، ومؤشرات دورات الإنتاج والدخل والإنفاق، وإحصائيات ميزان المدفوعات، إضافة إلى ما يمارسه الاقتصاد الخفي من تأثير على الدخل الحقيقية للأفراد وتخفيض الإيرادات الضريبية للدولة وزيادة العجز في الموازنة العامة، وتقليص برامج الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات التي تساهم فعليا في زيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي، والتأثير على سوق العمل الفعلي وتركيبه عمالته وكفاءتها، مع أن وجود النوعية الملائمة من العمالة ونمو إنتاجيتها ينبغي أن يسير جنبا لجنب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وكبح جماح نمو الاقتصاد الخفي (Horn & Xaba, 2002).

من ناحية أخرى؛ هناك توافق كبير على أن الازدهار الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الاقتصاد الخفي في البلدان النامية خصوصا، وأن تحقيق معدلات مرتفعة من النشاط الاقتصادي الرسمي مرهون بالحد من معدلات نمو الاقتصاد الخفي؛ لكن هذه النتائج في نفس الوقت لم تقطع بوجود علاقة ثابتة بين هذين المعدلين، ومعنى ذلك أن النمو السريع للاقتصاد الرسمي لا يترتب عليه بالضرورة تزايد أسرع في الحد من نمو الاقتصاد الخفي، والعكس صحيح.

ومع ذلك؛ فإن كل تلك الدراسات تخضع نتائجها إلى اعتبارات وفروض تتعلق بالمنهج المستخدم ونوعية البيانات المعتمدة، وظروف البلدان محل الدراسة، كما أن القياس السليم للأداء الاقتصادي يستلزم أن يؤخذ في الحسبان كل المكونات المساهمة في تشكيله، وهذا لا يتأتى في ظل تجاهل معدلات نمو الاقتصاد الخفي الذي يشارك وربما يستحوذ على كثير من الأنشطة والقوى الأساسية للنمو الاقتصادي ويسيرها في مسار يختلف عن المسار الاقتصادي العام للدولة.

في ظل تأكيد أغلب الأدبيات الاقتصادية على أن وجود الاقتصاد الخفي يشوه العلاقات الاقتصادية لمكونات الاقتصاد ككل؛ فإنه لا يمكن تجاهل هذا الرأي القوي دون أن تتم دراسته من واقع البيانات الفعلية والتأكد من مدى انطباقه على الاقتصاد الجزائري من عدمه، طالما أن معدل النمو الاقتصادي أحد هذه المؤشرات والعلاقات التي يعول عليها كثيرا في تحديد درجة التقدم الاقتصادي، ونجاح السياسات الاقتصادية المقررة، إضافة إلى أن أخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار هو أحد الضرورات اللازمة لتحقيق الفعالية والكفاءة في السياسات الاقتصادية، وفهم آلية النشاط داخل النظام الاقتصادي، وهو ما يمكن الإدارة الاقتصادية من تصحيح الأخطاء والانحرافات في السياسات الاقتصادية الناتجة عن قصور في التشخيص السليم للواقع الاقتصادي الذي لم يأخذ في اعتباره ظاهرة الاقتصاد الخفي.

لاشك في أن عدم الاهتمام بأنشطة الاقتصاد الخفي (عند وضع السياسات الاقتصادية) يجعل الحسابات القومية لا تمثل الواقع الفعلي للاقتصاد، ومن ثم يترتب عليه تقديرات رسمية غير واقعية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الرسمية، ومبالغة في تقدير التضخم والبطالة. وهذا الخطأ والتشوه الذي تعاني منه الحسابات القومية

بسبب إهمال الاقتصاد الخفي سينتقل إلى القرارات والسياسات الاقتصادية المبنية عليه وتصبح هذه القرارات غير فعالة وغير مناسبة مما يؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.4 نموذج القياس:

انطلاقاً من التساؤل المطروح فإن النموذج المقترح يمكن أن يأخذ الشكل الدالي التالي:

$$PIB_t = \beta HE_t + \varepsilon_t \dots (*)$$

- PIB_t : تمثل تطور إجمالي الناتج المحلي (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات معدل للأسعار الثابتة لسنة 2012).

- HE_t : تمثل تطور الاقتصاد الخفي (بحسب تقديرات البنك الدولي).

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (02): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

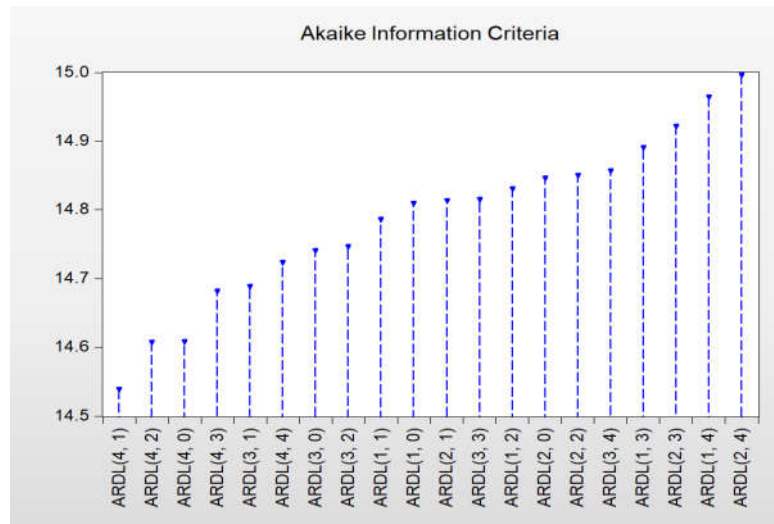
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
		At Level	
HE	PIB		
-1.2052	-0.1516	t-Statistic	With Constant
0.6589	0.9344	Prob.	
n0	n0		
-1.9140	-2.2617	t-Statistic	With Constant & Trend
0.6224	0.4407	Prob.	
n0	n0		
1.3990	3.4562	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9562	0.9996	Prob.	
n0	n0		
		At First Difference	
d(HE)	d(PIB)		
-4.6834	-3.6450	t-Statistic	With Constant
0.0008	0.0109	Prob.	
***	**		
-4.6143	-3.3923	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0049	0.0721	Prob.	
***	*		
-4.4597	-2.4199	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0001	0.0174	Prob.	
***	**		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

إن النتائج السابقة توجي بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى، لكن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 10% (تكامل عند I(1)).

إن استقرارية المتغير التابع (PIB) عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغير المستقل (HE) حدود I(1) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية ARDL، وبتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء نجد:

الشكل رقم (01): النموذج الملائم لتقدير علاقة الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

باختيار أقل قيمة معيار AIC تكون فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL هي ARDL(4.1)، وبإجراء اختبار الحدود

:Bounds Test

جدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الدراسة

القيم الحرجة	مستوى المعنوية			قيمة t المحسوبة
	10%	5%	1%	
الحد الأدنى I(0)	-1.62	-1.95	-2.58	-2.878030
الحد الأعلى I(1)	-2.28	-2.6	-3.22	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة ستيودنت المحسوبة t-statistic أعلى من I(1) عند مستوى معنوية 5% وهو ما يدفع باتجاه عدم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر نحو المتغير التابع، رغم ذلك وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

جدول رقم (04): تقدير العلاقة اقتصاد رسمي - اقتصاد خفي في الجزائر للفترة: 1990-2020

Sample: 1990 2020				
Included observations: 27				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0090	-2.878030	0.033109	-0.095287	PIB(-1)*
0.0118	2.756486	0.103611	0.285602	HE(-1)
0.3980	0.862828	0.214046	0.184685	D(PIB(-1))

0.0114	2.774394	0.223509	0.620101	D(PIB(-2))
0.0318	2.299316	0.240773	0.553614	D(PIB(-3))
0.0210	2.494982	0.428534	1.069185	D(HE)
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.889859	0.379889	2.997271	HE
EC = PIB - (2.9973*HE)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

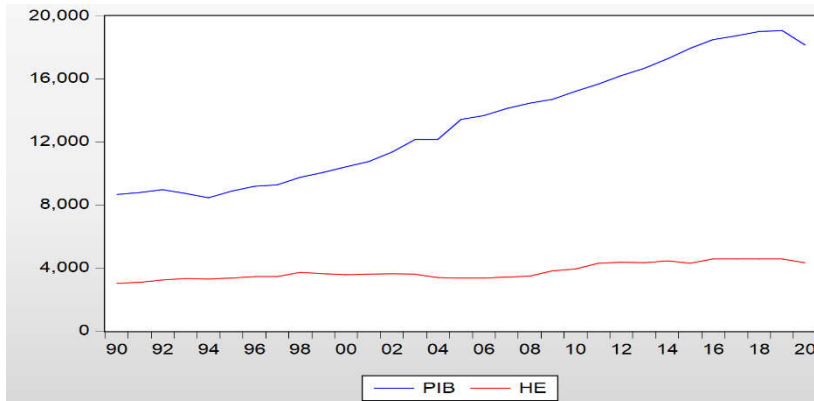
نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر بـ (-0,095) وهوما يعني أن 9.5% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 10,5 سنة.

إن النموذج المقدر في الأجل الطويل يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرة باحتمالية خطأ لا تتجاوز حدود 1%، كما أن النتائج المدرجة في الملحق تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (LM TEST) واتباع البواقي للتوزيع الطبيعي (اختبار JB) مع تسجيل وجود استقرار هيكلي للنموذج باستخدام CUSUM حيث أن المنحنى يقع داخل حدود مستوى المعنوية 5%.

2.4 تحليل النتائج:

من خلال النموذج السابق يلاحظ أن علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي في الجزائر هي علاقة طردية موجبة، وأن نمو الاقتصاد الخفي يؤثر إيجاباً في توسع وازدهار الاقتصاد الرسمي (نمو الاقتصاد الخفي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نمو الاقتصاد الرسمي في الجزائر بثلاثة أضعاف)، وهذا ما يوافق الدراسات التطبيقية لكل من: Chatterjee (2003), Tedds (2002), Giles (1999), Ginsburg (1998)، والتي خلصت إلى أنه لا تعارض بين نمو الاقتصاد الخفي والرسمي، وأنهما يسيران بصورة متوازنة وطردية وقد يتفوق أحدهما على الآخر. وأن الاقتصاد الخفي يمتلك من الكفاءة ما يجعله مساهماً فاعلاً في تنشيط النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ وعليه فإن المعدلات المعلنة للنمو الاقتصادي في الجزائر لن تتأثر كثيراً بوجود الاقتصاد الخفي بل ربما يلعب دور المحفز للنمو الاقتصادي خاصة أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي.

الشكل رقم (02): تطور الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي في الجزائر 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الاقتصاد الرسمي بمعدل أكبر من الاقتصاد الخفي؛ كما أن الفجوة بين الاقتصاديين في اتساع مستمر عبر الزمن؛ وهذا ما تم التوصل له من خلال نموذج القياس. تشير العلاقة المتوصل إليها بين الاقتصاد الخفي والرسمي في الجزائر إلى إمكانية سيطرة الاقتصاد الرسمي في الأجل الطويل وتلاشي الاقتصاد الخفي؛ وهذا ناتج عن إمكانية استقطاب الاقتصاد الرسمي للأنشطة الاقتصادية الخفية؛ وذلك لأن أي زيادة في الاقتصاد الخفي بنسبة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الاقتصاد الرسمي بثلاثة أضعاف وهذا الذي قد يؤدي إلى هينة الاقتصاد الرسمي مستقبلا.

5. خاتمة:

تطرقنا في الدراسة للاقتصاد الخفي باعتباره ظاهرة اقتصادية تعاني منها معظم دول العالم بما فيها الجزائر، وقد استهدفت تحديد العلاقة بين وجود أنشطة هذا الأخير على الاقتصاد الرسمي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2020، كما قامت الدراسة بتوضيح الاختلاف والتباين في النتائج التي توصل إليها الباحثين في دراستهم للعلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي؛ فمنهم من كانت نتائجه ايجابية للعلاقة بين المتغيرات ومنهم من وجد العكس وهذا راجع لاختلاف البلدان والطرق وكذا نوع الأنشطة الاقتصادية الخفية المنتشرة في كل دولة وإلى نوع الاقتصاد الرسمي في حد ذاته، وقد كانت نتيجة اختبار الفرضية المطروحة في أول الدراسة والتي مفادها أن الاقتصاد الخفي يؤثر سلبا على الاقتصاد الرسمي في الجزائر كالآتي:

تم التوصل إلى إثبات خطأ هذه الفرضية؛ من خلال دراسة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي في الجزائر؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين نمو الاقتصاد الخفي ونمو الاقتصاد الرسمي في الجزائر هي علاقة طردية موجبة؛ فأي ارتفاع في حجم الاقتصاد الخفي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج في الاقتصاد الرسمي بثلاث وحدات (في ظل ثبات العوامل الأخرى) عند مستوى معنوية 5٪؛ أي أن الاقتصاد الخفي يساهم بطرق غير مباشرة في زيادة الناتج الداخلي الخام وبالتالي رفع معدلات النمو، وهذا راجع للعلاقات المتداخلة بشكل بالغ التعقيد بين الأنشطة الاقتصادية الخفية والرسمية؛ حيث يستعمل الاقتصاد الخفي مدخلات الاقتصاد الرسمي (كالطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الفنية خارج دوائها الرسمي وغيرها)، ويدفع تكاليف الاستعمال في الدورة الاقتصادية الرسمية، كما أن عمال الاقتصاد الخفي ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على سلع وخدمات الاقتصاد الرسمي، وهذا ما يساهم في النهاية في زيادة الناتج الداخلي الخام.

في الأخير ومن خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم توصيتين رئيسيتين كالتالي:

- يجب الإقرار بدور الاقتصاد الخفي كمحرك للنمو الاقتصادي وتوفيره لفرص عمل للكثير من الأفراد الذين فشل الاقتصاد الرسمي في توظيفهم، والنظرة إليه كثروة مهددة يجب الاستفادة منها من خلال كسب ثقة المتعاملين فيه، واعتبارهم منتجين حقيقين يجب تصحيح مسارهم فقط، وتغيير النظرة السلبية نحو الأنشطة الاقتصادية الخفية المشروعة على أنها أنشطة طفيلية سلبية وغير منتجة؛ مع العمل على إدماجها واحتوائها بدل محاربتها والقضاء عليها،
- بما أن الاقتصاد الخفي يمثل حوالي 30٪ من الناتج الداخلي الخام في الجزائر وهي نسبة مرتفعة جداً؛ فيجب على الدولة إنشاء مراكز متخصصة في دراسة الاقتصاد الخفي وسلوك الأفراد والمنشآت التي تعمل فيه، وإطلاق برامج طويلة المدى مبنية على أسس علمية وواقعية لاحتواء الأنشطة الاقتصادية الخفية من خلال توفير البدائل والحوافز والإعفاءات لهذه الأنشطة، مع العمل على زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي على أن تكون العملية تدريجية وطويلة.

6. قائمة المراجع:

- CNES. (2004). *le secteur informel " illusion et réalités"*. Algerie: Conseil National Economique et Social,
- Dell'Anno, R. (2003). Estimating the Shadow Economy in Italy: a Structural Equation Approach. *University Of Aarhus, Denmark, Working Paper* , 03.
- Feige, E. L. (1990). Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institutional Economics Approach. *University of Wisconsin-Madison, Published in World Development, Vol 18, No 7* , 07.
- Feige, E. L. (1989). The Underground Economies: Tax Evasion and Information Distortion. *Cambridge University Press* , 01.
- Horn, p., & Xaba, J. (2002). The Informal Sector in Sub-Saharan Africa. *International Labour Office, Geneva* , 11.
- ILO. (1985). Informal sector in Africa jobs and skills for africa. *International Labour Organization journal* , 85.
- Schneider, F., & Enste, D. (2000). shadow economies around the world. *IMF working paper* , 02.
- Shankar, A. (dec 1984). The Underground Economy in the unitedstates :A comment on Tanzi, ,, ,. *IMF staff papers, vol 31* , 745.
- Tanzi, V. (1980). The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications » . *Bancanazionale del lavoro, QuqrteleyReview, N° 135* , 428.

الحميد، أ.ع. (1996). *القطاع غير الرسمي في حضر مصر*. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية..

بودلال، ع. (2008). مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر، الأسباب و الحلول. *مجلة علوم إنسانية، العدد* 37, 09.

7. ملحق:

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار التغير الهيكلي للنموذج المقدر.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6214	Prob. F(2,19)	0.487961	F-statistic
0.5171	Prob. Chi-Square(2)	1.319083	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 10/05/22 Time: 16:13

Sample: 1994 2020

Included observations: 27

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5598	0.593572	0.365732	0.217088	PIB(-1)
0.7377	-0.339886	0.580573	-0.197329	PIB(-2)
0.7397	-0.337206	0.383925	-0.129462	PIB(-3)
0.6739	0.427362	0.283991	0.121367	PIB(-4)
0.8894	-0.140891	0.444414	-0.062614	HE
0.9744	0.032489	0.446047	0.014492	HE(-1)
0.3930	-0.874147	0.391251	-0.342011	RESID(-1)
0.7932	-0.265887	0.369048	-0.098125	RESID(-2)
-3.123749	Meandependent var	0.048735	R-squared	
283.3308	S.D. dependent var	-0.301731	Adjusted R-squared	
14.63600	Akaike info criterion	323.2619	S.E. of regression	
15.01995	Schwarz criterion	1985466.	Sumsquaredresid	
14.75017	Hannan-Quinn criter.	-189.5860	Log likelihood	
		1.831810	Durbin-Watson stat	

